إقتصاديات الميراث في الإسلام

أحمد غزالة

باحث في شؤون الاقتصاد الإسلامي - مصر

الحمد لله الذي شرع لنا نظامًا للميراث من أحسن النظم المالية وأحكمها وأعدلها فنظام الميراث في الإسلام هو أحد الأنظمة التي تميزت بها الشريعة الإسلامية وانفردت بها عن باقي الشرائع السماوية وكافة النظم الوضعية فالله عز وجل هو الذي وضع لنا أحكام الميراث بنفسه بل هو عز وجل الذي تولى بنفسه تفصيلها تفصيلاً دقيقًا فلم يترك فيها مجال لتفكير البشر أو اجتهاداتهم لتحديد الورثة وأنصبتهم فنحن هنا أمام نظام رباني.

ليس الهدف من مقالتي هذه تناول قضية الميراث من الناحية الفقهية عن تحديد الورثة وأنصبتهم والحكمة من هذا التقسيم فهذا الأمر حقيقة أثراه الكتاب والباحثين بكتابات عديدة، **ولكن أردت في هذه المقالة** إلقاء الضوء على جانب لم يأخذ حقه في الكتابة من الكتاب والباحثين ألا وهو الميراث من منظور إقتصادي ومناهضة آراء المستشرقين والعلمانيين في افتراءاتهم الاقتصادية على نظام الميراث في الإسلام انتصاراً لشريعتنا الغراء في مواجهة الأفكار المتطرفة.

ومن أبرز الافتراءات الاقتصادية للفكر العلماني على نظام الميراث في الإسلام بأنهم قالوا بأن نظام الميراث الإسلامي يؤدي إلى تفتيت الثروات وهذا يؤثر على ميزة الإنتاج الكبير **إلا أننا يمكن أن نواجه هذا الافتراء** بأن في شريعتنا الإسلامية درء المفاسد مقدم على جلب المنافع لأنه في تركيز الثروة مفاسد كثيرة ومن أهمها احتكار الإنتاج في يد واحدة وهذا يؤدي بدوره إلى إرتفاع الأسعار وزيادة معدلات التضخم كما أن عدم توزيع الثروة يساعد على البطالة للأشخاص اللذين تم حرمانهم من نصيبهم في الميراث والذي كان بإمكانهم أن يتحولوا لطاقات إنتاجية جديدة في المجتمع تساعد على ميزة الإنتاج الكبير وكلها مفاسد لا يمكن أن يقبلها المجتمع من أجل تركيز الثروة لتحقيق مصلحة قلة من الناس.

كما أننا يمكننا الرد على هذه الشبهة المثارة أيضًا من الفكر العلماني بأن شريعتنا الغراء لا تشترط في كل حالات توزيع الميراث أن يتم تفتيت الثروة فنجد في بعض أنواع الميراث مثل الشركات والمصانع

والمشروعات الكبرى يمكن أن يكون هناك حلولاً بديلة لتفتيت الثروة إذا كان سينشأ هناك ضرر من التفتيت فيمكننا هنا عدم تفتيت المشروع ولكن يمكن دخول مساهمين جدد للمشروع أو عن طريق التخارج أو البيع وبالتالي فإن هذا الافتراء على نظام الميراث الإسلامي غير صحيح لأن النظام الإسلامي يبيح البيع والتخارج والشراكة بما يحقق لتوزيع العادل للميراث دون تفتيت الثروات، **وقد نص فقهاء المالكية** على (شركة الإرث) التي تتكون من إجتماع الورثة في ملكية عين عن طريق الميراث .

ومن الشبهات المثارة أيضًا من المستشرقين وأصحاب الفكر العلماني أن نظام الميراث الإسلامي يؤدي لعدم تكافؤ الفرص حيث أن الميراث هو كسب من غير جهد **إلا أننا يمكن أن نرد على هذه الشبهة المثارة** في أن الورثة الشرعيين من أقارب الميت هم أحق الناس بالتركة لأنهم عليهم واجب الإنفاق على المورث لو كان قبل الموت فقيرًا وهم أغنياء وهذا هو الرأي الراجح في النفقة مصداقًا لقوله تعالى : **وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ** (البقرة : ٢٣٣) .

كما أن استخلاف أشخاص آخرين في المال هذا أمر طبيعي فالمال مال الله عز وجل يستخلف فيه من يشاء من عباده وهو من مقتضى حكمة الله عز وجل لكي يتكامل الناس فيما بينهم لأنه لو تساوى الناس في كل شيء لأصبحت حياتهم مستحيلة، قال الله عز وجل : **وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ** (هود : ١١٨) . وقال تعالى : **وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ** (الأنعام : ١٦٥) .

وبالتالي يمكننا أن نستنتج مما سبق أهم المزايا الاقتصادية لنظام الميراث في الإسلام وهي :

١- **نظام الميراث الإسلامي يؤدي إلى العدالة في توزيع الثروة وتقليل حدة التفاوت بين أفراد المجتمع**

حيث نجد هنا أن نظام الميراث الإسلامي يؤدي إلى توزيع الثروة بين عدد أكبر من أفراد المجتمع مما يترتب عليه تقليل الفوارق بين الناس ومنع تكديس الثروات واحتكارها هذا ما قد يرتب مفاسد خطيرة في المجتمع من الحقد والكراهية والبغضاء والجشع والطمع .

٢- **نظام الميراث الإسلامي يساعد في الحد من مشكلة البطالة ويعمل على زيادة الإنتاج** لأنه يساعد في توفير رأس المال لعدد من الورثة مما يترتب عليه خلق فرص عمل جديدة لأشخاص قد يعانون من البطالة ما يؤدي لزيادة الطلب على السلع والخدمات ومحاربة الكساد .

٣- **نظام الميراث الإسلامي يعمل على كفاءة إستخدام الموارد** لأنه في معظم حالات الميراث تنتقل الثروات إلى عناصر شبابية جديدة تحمل طاقات كامنة وطموحات وآمال نحو المستقبل وبالتالي يكون لديها القدرة على العمل والإنتاج بشكل أفضل وبالتالي التوظيف الأمثل للموارد خاصةً إذا كانت هذه العناصر الشبابية الجديدة تحمل بداخلها قيم وأخلاق الإسلام حتى لا تضيع الثروة مثلما نرى في بعض المجتمعات التي تنتقل فيها الثروات لعناصر بعيدة عن قيم وأخلاق وتعاليم الإسلام فتضيع تلك الثروات.

وختامًا فإننا نقول جملةً واحدة إن نظام الميراث يؤدي لتداول الثروة وهذا هو الهدف الأساسي للنظام الاقتصادي الإسلامي بصفةً عامة.